ظاهرة الإبدال بين الصّوامت في القرآن الكريم تأصيل وتمثيل وتحليل.

د. عبد الرحمان بوزنون *

جامعة امحمّد بوقرة بومرداس، a.bouzennoune@univ-boumerdes.dz

الاستلام: 2020/12/02 . **القبول**: 2020/12/22 . **النّشر**: 2021/06/06.

الملخّص:

كثيرة هي الأدوات الّتي يستعان بها لإدراك مقصود الخطاب اللغوي، ويتوصّل من خلالها إلى تحصيل المغزى المراد من خلاله، ومن بين هاته الجوانب مبحث الإبدال الّذي يعدّ أحد المسائل الصّرفيّة الّتي لها بالغ الأثر وعظيم الوقع في إدراك مقاصد الكلام ذلك أنّ الحكم بإبدال لفظة من أخرى يُحتّم ـ تلقائيّا ـ حملها على نفس معناها.

وقد ارتأيت في عملي هذا بحث إشكاليّة خاصّة مضمونها: ما أثر تحقيق مسائل الإبدال في قسم الصّوامت في فهم الخطاب القرآنيّ، كما كان هدفي من ذلك بيان الصّوائت المعرّضة لهذه الظّاهرة مع السعي لتحقيق الكلام حول ألفاظ محمولة على هذا الباب، و أبرز البحث نتائج عدة أهمها أن تنوع القراءات كان أكثر دوافع القول بالإبدال، وأن دعوى الإبدال نتنافى مع القول بتغاير اشتقاق كلّ لفظة، أو اختلاف مدلول كلّ منهما.

الكلمات المفاتيح: الإبدال ـ تعاقب الحروف ـ الصّوامت ـ الأصوات.

The phenomenon of substitution between the silent in the Holy Quran, rooting, representation and letters analysis.

* **المؤلّف المرسل.**

Abstract: This article try to study a morphological aspects that have a profound impact on the understanding of the meanings of vocabulary Qur'an, and a great impact on the realization of the purposes Holy Book, so that the provision by replacing the term on the other makes it imperative carry the same meaning, and vice holds the exiled succession between them, and I thought I customize this Search in the receiving department at the consonants sites.

I mentioned at the beginning of this work to the primacy of linguists applicants to refer to the division of Arab letters to silences and Vowels, then I worked hard in a statement vowels prone to this phenomenon, and moved Search in the practical side of this study to the analysis and discussion of examples of Koranic loaded on this section, together with the doctrines of linguists in the integrity of this pregnancy or not, and a review of documents, each team followed by criticism and analysis with trying statement effects occurring as a result of this difference, the detection of supplies resulting from each of those views.

■ **Key words: substitution, succession, silences letters, morphological phenomena, morphological direction.**

1- مقدّمة:

تتعدّد العوامل المؤثّرة في فهم معاني الكلام، والمعينة على إدراك الدّلالات الموظّف لها الخطاب، ومن بين المؤثّرات ذات الوقع الظّاهر في تحليل النّص العربيّ أسلوب صوتيّ ذائع، وظاهرة صرفيّة شائعة، كثر استعمالها في اللّسان العربيّ، وتكرّر ورودها في مختلف الأشكال والأنماط الكلاميّة، وأعني بذلك موضوع الإبدال في التّركيبة الصّوتيّة والصّيغة النّطقيّة للفظة ما.

ومن خلال تقليب الفكر في مسائل هذا الباب وإنعام النّظر في أمثلة هذا العلم بدا لي بحث إشكاليّة محدّدة في هذا الباب فحواها: ما أثر تحقيق مسائل الإبدال في قسم الحروف الصّوامت في فهم الخطاب القرآنيّ ؟، والجواب الآنيّ الافتراضيّ حول هاته الإشكاليّة هو وجود دور مهم لهذا الصنف من الإبدال، شأنه شأن كثير من المباحث الصرفية عموما ومباحث التجاور بين الحروف خصوصا.

وتتجلى أهداف هذا العمل في الكشف عن مفهوم الإبدال بين الصوامت، وإيضاح الأحرف المندرجة تحت هذا القسم، وكذا نماذج تطبيقية عن هذا الباب الصرفي من الكتاب المطهر، ولتحقيق هاته المرامي سلكت المنهج التحليلي الذي يعين على فحص هذه الظاهرة وتتبع دلالاتها واستنباط خصائصها.

وقد استحسنت استهلال هذا البحث ببيان موجز حول حدّ هذا المصطلح عند علماء الصّرف، وتحديد مجالات وقوعه عندهم، وتوضيح أقسامه لديهم، مع التّنبيه على أسبقيّة اللّغويّين المتقدّمين في تقسيم حروف العربيّة إلى صوامت وصوائت.

ثمّ اجتهدت في بيان الصّوائت المعرّضة لهذه الظّاهرة، وانتقل البحث في الجانب التّطبيقيّ لهذه الدّراسة إلى التّحليل والمناقشة لأمثلة قرآنيّة حُملت على هذا الباب، مع ذكر مذاهب علماء اللّغة والتّفسير في استقامة هذا الحمل من عدمه، واستعراض مستندات كلّ فريق وتتبّعها بالنّقد والتّحليل، مع محاولة بيان الآثار الحاصلة جرّاء هذا الاختلاف، والكشف عن اللّوازم المترتّبة عن كلّ من تلك الآراء، وغايتي من وراء ذلك خدمة البحث العلمي وإثراء الدرس اللغوي بما يعين على الفهم الصائب لأصناف لكلام والإدراك الواعي لدلالات الألفاظ، والله الموفق.

2. مفهوم الإبدال وأقسامه:

2- 1 تعريف الإبدال:

هو في اللّغة من: أبدَل الشّيء وبَدَّله أي: غيّرُه ونحّاه، يقال:" أَبدَلت الخاتمَ بالحلقة" إذا نحّيته وجعلت الحلقة مكانه[1].

وأمّا في اصطلاح الصّرفيّين فقد حدّه ابن الحاجب بقوله:" الإبدال جَعلُ حرف مكان غيره"[2]، وعرّفه أبو البقاء العكبريّ بقوله:" معنى البدل إقامةُ حرفٍ مَقام حرفٍ آخر"[3]، ويعرّفه خالد الأزهريّ بأنّه:"جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا"[4].

والمُلاحظ على هذه التّعاريف تقييد هذا الباب بقصد إبدال الحرف وتَعمّدِ إحلال حرف مكانه، ونجد الإشارة إلى ذلك بصورة أوضح وأصرح لدى موفّق الدّين ابن يعيش في قوله عن الإبدال:" أن تُقيم حرفا مقام حرف، إمّا ضرورة، وإمّا صنعة واستحسانا"[5].

وهذا التّخصيص لم يرُق لكثير من المعاصرين بحجّة عدم لزوم نيّة التّغيير في الإبدال، وممّا جاء في ذلك قول د.عبد الصّبور شاهين:" لو أنّهم عبّروا بقولهم:" قيام حرف مكان حرف"، لكانوا أقرب إلى التّعبير عن طبيعة التّطوّر الصّوتيّ الّذي يطرأ على اللّغة، فالواقع أنّ حدوث هذه الظّاهرة غير متوقّف على إرادةِ تَقَصُّدٍ إليه، وإنّما هو عمليّة ترتبط بالتّاريخ وبالزّمن الطّويل"[6]، ويؤكّد د.إبراهيم أنيس هذا المنحى من جهة أنّ الإبدال ظاهرة لغويّة ناتجة عن التّطوّر الصّوتيّ الّذي يحدث للّغات الحيّة الّتي تخضع للتّطوّر من جيل لآخر[7].

وقد كان لأبي الطّيّب اللّغويّ سَبقُ الإشارة لهذا المعنى في قوله:" ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف، وإنّما هي لغات مختلفة لمعان متّفقة، تتقارب اللّفظتان في لغتين لمعنى واحد حتّى لا يختلفا إلّا في حرف واحد"[8].

2-2 أقسام الإبدال:

قَسَّم علماء اللّسان المعاصرون الأصوات اللّغويّة إلى قسمين رئيسيّين:

القسم الأوّل: الأصوات الصّامتة "**Consonnes**"، وهي الصّوت الّذي يَحْصل أثناء النّطق به اعتراض أو عائق في مجرى الهواء، وهي كلّ أصوات اللّغة العربيّة ماعدا الصّائتة منها.

والقسم الثّاني: الأصوات الصّائتة، أو أصوات اللّين، "**Voyelles**"، ويُعنى بها الحركات المعروفة "الفتحة والضّمّة والكسرة"، وما يَنجم عن إشباع تلك الحركات، ممّا يعني انقسام الصّوائت أيضا إلى حركات قصيرة ممثلة في الحركات المذكورة، وحركات طويلة، وتُعرف بحروف العلّة أو حروف اللّين[9].

وإذا دقّقنا النّظر في تراثنا اللّغويّ وجدنا ملامح هذا التّقسيم شديدة العَراقة ضاربة في القِدَم، ومن ذلك تقسيم الخليل بن أحمد الحروف إلى "صحاح" أي: صوامت، و"جوف" أي: حروف علّة، وذلك في قوله:" في العربيّة تسعة وعشرون حرفا، منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا، لها أحيانا [كذا، ولعلّها "أحياز"][10] ومدارج، وأربعة أحرف جوف، وهي: الواو والياء والألف اللّينة والهمزة"[11].

كما كان لابن جنّي قصب السّبق في الإشارة إلى انقسام الصّوائت إلى حركات وحروف مدّ، وذلك في قوله:" اعلم أنّ الحركات أبعاضٌ لحروف المدّ واللّين، وهي الألف والواو والياء، فكما

أنّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهي: الـفتحة والكسرة والضّمّة، وقد كان متقدّمو النّحاة ـ يرحمهم الله تعالى ـ يُسَمّون الفتحة الألف الصّغيرة، والكسرة الياء الصّغيرة، والضّمّة: الواو الصّغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريقة مستقيمة"[12].

كما ذكر علماء العربيّة تقسيما آخر للإبدال بين الصّوامت، إذ جعلوا الإبدال واقعا على ضربين هما:

إبدال لغويّ، وهو الإبدال السّماعيّ الّذي لم يَطّرد في كلام العرب ولا ينبني على أسس صرفيّة محدّدة[13]، وتوسّع فيه بعضهم فقالوا بوقوعه في جميع حروف المعجم ما عدا الألف[14]، وقصر آخرون وقوعه على اثنين وعشرين حرفا[15].

وإلى إبدال صرفيّ، وهو: ما يبدل من غيره من الحروف إبدالاً قياسيّاً يخضع لضوابط عامّة وقواعد محدّدة، إمّا اضطرّاراً أو جوازا[16]، ويقع في حروف معيّنة، جعلها الإمام سيبويه وابن عصفور أحد عشر حرفاً[17] تجمعها عبارة "أجد طويت منهلا"، وهي عند أبي العبّاس المبرّد وأبي عليّ القاليّ اثنا عشر حرفاً ممثلة بجملة "طال يوم أنجدته"[18]، وجعلها الزّمخشريّ خمسة عشر حرفاً يجمعها قولهم "استنجده يوم صال زط"[19]، واقتصر ابن مالك ـ في المشهور عنه ـ على تسعة منها مجموعة في عبارة "هدأت موطيا"[20].

3 - نماذج قرآنية من الإبدال بين الصوامت:

تبعا لما قُرّر من التّنظير والتّقعيد حول باب الإبدال بين الصّوامت استحسنت تثمين هذه الدّراسة ببحث بعض المواضع الّتي حُملت على هذا الصّنف من الإبدال من القرآن الكريم، مع استعراض آراء أئمّة اللّغة وحججَهم في أقوالهم تلك مرفقا ذلك ببيان المترجح منها، فأقول وبالله التّوفيق:

3-1: إبدال الهاء ألفا في "آل" في نحو قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: 49] .

اتّفق الصّرفيّون على كون ألف "آل" مُغَيَّرَة بالإبدال، غير أنّ هم اختلفوا بينهم في الأصل المُبدَلَة منه: فالذي ينسب إلى سيبويه[21] وقال به كثير من اللّغويّين[22] هو أنّ لفظة "آل" أصلها "أهل"، أُبدلت الهاء همزةً لقربها منها، فقيل:" أَأْلٌ" كما قيل في "ماه": "ماء"، فلمّا توالت همزتان أُبدلت الثّانية ألفاً، كما قالوا:" آدم" و"آخر"، وفي ذلك يقول سعيد بن مسعدة الأخفش:" بَاب أهل وَآل .. إنّما هي همزة أُبدِلَت مكان الهاء مثل هَيْهاتَ وأَيْهَاتَ"[23].

والّذي يُلاحِظه النّاظر في هذا القول هو تنصيص هؤلاء الأجلّة على وقوع عَملَين متتاليين في

هذا الإبدال، وذكرهم تغيُّرين متتابعين من الألف إلى الهمزة، ثمّ من الهمزة إلى الهاء، لكنّ الإمام أبا جعفر النّحّاس وإن وافق هؤلاء في أنّ أصلَ الآل "أَهْل" إلّا أنّه تجاوز هذا التّدرج، فقال بأنّ الإبدال وقع من الهاء إلى الألف مباشرة، وذلك في قوله:" الأصل في "آل" "أهل"، ثمّ أُبدل من الهاء ألف"[24].

ورُدّ هذا القول من جهة انعدام نظيرٍ مُشابه لهذه الصّورة جرى فيه تَحوّل الهاء إلى الألف مباشرة حتّى يُحمَل هذا اللّفظ على ذلك، وإلى هذا أشار محمّد بن عليّ الصّبّان بقوله:" لم تُقلَب الهاء ابتداء ألفا لعدم مجيئه في موضع آخر حتّى يقاس عليه"[25]، كما قد يُجاب عنه بأنّ الإمام النّحّاس لم يقصد هذا القول، بل هو موافق لرأي الجمهور في حتميّة مرور هذا التّبديل على الهمزة، لكنّه جاء على سبيل التّجوّز ونيّة الاختصار لتقرّر هذا المسار ووُضوحه.

وذهب طائفة من أئمّة اللّغة إلى نفي هذا الإبدال من الهاء رأسا واعتبار الألف هنا مبدلة من واو، وأنّ أصل "آل" هو "أَوْل"، مِن "آلَ يَؤول أَوْلا"، إذا عاد ورجع، ومن هؤلاء: يونس[26] والكسائيّ[27]، ورجّحه أبو حيّان والسّيوطيّ وعبد الحميد بن باديس[28]، وجعلوا العلاقة بين معنى "الآل" وبين المعنى الأصليّ لـ" يؤول" هي رجوع الشّخص وانتماؤه إلى قرابة أو رأي أو مذهب[29].

وأقوى ما استدلّ به أصحاب هذا القول ما جاء به السّماع عن العرب من قولهم "أُوَيل"[30]، وهو ما يُفترض فيه أنّه مصغَّر "الآل"، وأمّا ادّعاء الفريق الأوّل تصغيره على "أهيل" فقد ضَعَّفه النّافون للإبدال باحتمال كونه تصغير "أهل" لا "آل"، فلا يصلح الاحتجاج به مع وقوع السّماع بـ"أُويل"، فصار بذلك "الآل" و"الأهل" أصلين لمعنيين[31].

ولم أجد كلاما أمتن في الطّرز وأشفى للصّدر في هذا الباب من كلام أحد أعلام الجزائر وقاماتها، وأعني به رائد النّهضة الجزائريّة العلّامة عبد الحميد بن باديس إذ يقول:" تحقيق هذه المسألة أنّ لفظة "آل" أصله "أَوْلْ" من مادّة "أَوَلَ"، وقد ثبت تصغيره على "أُوَيل"، فرَدَّ التّصغير أَلِفَه إلى الواو أَصلِها فَعُرِفَت بذلك مادّته المذكورة.

وزعم بعضهم أنّ أصله "أهل"، وادّعوا أنّه صُغِّرَ على "أُهَيل"، ولا حجَّة لهم في ذلك لأنّنا نُسلِّم مجيءَ "أُهيل" عن العرب، ونَمنَع أن يكون تصغيرا لـ"آل"، بل هو تصغير لـ"أَهْل"، وكونُه تصغيرا لـ"أهل" ظاهر ملفوظ، وكونُه تصغيرا لـ"آل" دعوى لا دليل عليها، وما كان في نفسه دعوى بلا دليل لا يَصلُح أن يكون دليلا لدعوى أخرى، فلم يَقُم حينئذٍ دليل على أنّ "آل" أصله "أهل" يُعارض الدّليل الّذي قام على أنّ أصله "أَوْل"[32].

كما لخّص بعضهم هذه المسألة في أبيات لطيفة يقول فيها:

قَالَ الإِمَامُ سِيبَوَيْهِ العَدْلُ ... الأَصْلُ فِي "آلٍ" لَدَيْهِمْ "أَهْلُ"
فَأَبْدَلُوا الهَا هَمْزَةً وَالهَمْزَا ... قَدْ أَبْدَلُوهَا أَلِفًا وَيُعْزَى
إِلَى الكِسَائِيِّ أَنّ الأَصْلَ "أَوْلُ" ... وَالوَاوَ مِنْهَا أَلفًا قَدْ أَبْدَلُوا
وَشَاهِدٌ لِأَوَّلٍ "أُهَيْلُ" ... وَشَاهِدٌ لَآخِرٌ "أُوَيْلٌ"[33].

والقول الّذي يبدوا رجحانه في هذه المسألة هو أنّ لفظة "آل" منقلبة من "أَوْل"، والدّافع لترجيح هذا الرّأي علّة خطرت في الذّهن ـ والحمد لله ـ لم أَر من سبق أن علّق هذه المسألة بها، وهي ما ساقه عامّة أئمّة اللّغة على اختلاف مذاهبهم من فروق بين لفظتي "الأهل" و"الآل"، ومن ذلك أنّهم فَرَّقوا بينهما بأنّ "الآل" لا يُضاف إلى عامّة القوم، فلا يقال: آل الخيّاط والإسكافيّ، ولا إلى النّساء ولا إلى البُلدان والبِقاع، بل يختصّ "الآل" بالإضافة إلى أُولي الشّرف والشّهرة والرّئاسة والجاه[34]، نحو "آل الله" لحفّاظ القرآن، وآل محمّد صلى الله عليه وسلّم، ومنه قول القائل:

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلْدَتِنَا ... لَمْ نَزَلْ آلًا عَلَى عَهْدِ إِرَمَ[35]

وزاد بعضهم في التّفريق بينهما أنّ المقصود بـ"الأهل" القرابة كان لها تابع أو لا، وأمّا "الآل" القرابة بتابعها، فهو أخصّ من "الأهل"[36].

فهذه الفروق الّتي أطبق عليها اللّغويّون عموما تُوحي بتغاير مادّة الكلمتين وأصلهما المعجميّ تبعا لتغاير دلالاتهما الوظيفيّة، مع ما ينضاف إلى ذلك ممّا تقدّم تقريره من كلام ابن باديس وغيره من وقوع السّماع بـ"أويل" و"أهيل" وأولويّة مقابلة كلّ واحد منهما بأصله الّذي يماثله ويجانسه لفظا ودلالة.

3-2: الإبدال بين الفاء والثاء في "فومها" **في قوله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَامُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ [البقرة: 61].**

تنازع اللّغويّون في تخريج لفظة "الفوم" في هذه الآية، فذهب إلى كونها مبدلة من الثّوم بعض أئمّة اللّغة كالكسائيّ[37] والفرّاء وابن قتيبة والجوهريّ وابن سيده وابن عاشور[38]، ومن الأدلّة الّتي احتجّ بها أصحاب هذا الرّأي ما جاء ذكره بصحبتها من المأكولات الّتي تقارب الثّوم في صفته وخصائصه، ولذلك يقول الزّمخشريّ: "وهو — أي الثّوم - للعدس والبصل أوفق"[39]، ومن أمثلة هذا الجمع بين الفوم والبصل قول أميّة بن أبي الصّلت:

كَانَتْ منازِلِهُمْ إِذْ ذَاكَ ظَاهِرَةٌ ... فِيهَا الفَرادِيسُ والفُومانُ والبَصَلُ[40]

ومن أدلّة هؤلاء أيضا وقوع كثير من أمثلة الإبدال بين حرفي الفاء والثاء، وقد أشار برجشتراسر إلى كون إبدال الفاء من الثّاء كثير في تاريخ اللّغات[41]، ونجد الجمع بين الدّليلين المتقدّمين في عبارة الإمام الفرّاء حول هذه الآية، إذ قال بأنّ جعل الفوم مبدلة من الثّوم:" أشبه المعنيين بالصّواب، لأنّه مع ما يشاكله: من العدس وَالْبَصَلِ وشِبْهه، والعرب تُبدل الفاء بالثاء فيقولون: "جدث وجَدَفٌ، ووقعوا فِي عاثُور شَرٍّ وعافُور شرٍّ، والأثاثي والأثافيّ"، وسمعت كثيرًا من بُني أسد يسمّي المغافير[42]: المغاثير"[43].

كما استدلّ أصحاب هذا القول بأنّ الرّواية في مصحف عبد الله:"وَثُومِهَا"[44]، وممّا يُبرز قيمة الاحتجاج بهذه القراءة تعليق ابن جرير الطّبريّ قبول هذا الرّأي والأخذ به بصحة هذه القراءة، وذلك في قوله:" وذُكِر أنّ ذلك قراءة عبد الله بن مسعود "وثومها" بالثاء، فإن كان ذلك صحيحا فإنّه من الحروف المبدلة[45]، ويقول ابن قتيبة: "وهذا أعجب الأقاويل إليّ، لأنها في مصحف عبد الله: "وثومها"[46].

وذهب جمهور أهل العربيّة وأئمّة اللّغة إلى تفسير "الفوم" هنا بالحنطة والخبز وردِّ القول بالإبدال، وقد ادّعى أبو إسحاق الزّجّاج إجماع أهل اللّغة على ذلك في قوله:" وقال بعض النّحويّين إنّه يجوز عنده الفوم ههنا الثّوم، وهذا ما لا يُعرَف أنّ الفوم الثّوم، وههنا ما يقطع هذا: محال أن يطلب القوم طعاما لا بُرَّ فيه، والبُرُّ أصل الغذاء كله، ويقال فوِّمُوا لنا، أي اخبِزُوا لنا، ولا خلاف عند أهل اللّغة أنّ الفوم الحنطة، وسائر الحبوب الّتي تُخبَز يلحقها اسم الفوم"[47]، ويقول أبو الفتح ابن جنيّ:" والصّواب عندنا أنّ الفوم: الحنطةُ وما يختبز من الحبوب، يقال فَوَّمْت الخبز أي خَبَزته، وليست الفاء على هذا بدلا من الثاء"[48].

ويستند الجمهور في قولهم هذا إلى ما أخرجه ابن جرير الطّبريّ عن عبد الله بن عباس أنّه قال: "الفوم: الحنطة بلسان بني هاشم"، وسأله نافع بن الأزرق: "وهل تعرف العرب ذلك ؟"، فقال:" أَمَا سمعت أبا محجن الثقفي وهو يقول:

قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُنِي كَأَغْنَى وَاحِدٍ ... قَدِمَ المَدِينَةَ عَنْ زِرَاعَةِ فُومِ[49]"[50].

كما روى ابن جرير وغيره عن مجاهد وقتادة والحسن وخلق كثير أنّهم قالوا: "وفومها": الخبز[51]. وأمّا استدلالهم بقراءة ابن مسعود فقد ذكر أبو منصور الأزهريّ جواب اللّحيانيّ عنها بقوله:" الثّوم والفوم للحنطة"، ثمّ قال الأزهريّ معقّبا:" فإن قرأها ابن مسعود بالثّاء فمعناه الفوم، وهو الحنطة"[52]، ويؤكّد هذا الرّأي جلال الدّين السّيوطيّ بقوله: "والثّوم والفوم: الحنطة، وقرئ بهما"[53].

وهذا القول هو الّذي أرتضيه في هذه المسألة لِما حكاه الزّجّاج من إجماع أهل اللّغة عليه، وكذا صحّة مصاحبة الخبز والحنطة لِما ذكر من المآكل، وكذلك انتقاض استدلال المبدلين بقراءة ابن مسعود الّتي لاحظت أنّها كانت العامل الرّئيسي في تبني الإبدال في هذه اللّفظة، وقد ظهر من خلال كلام بعض اللّغويّين أنّها ترجع في أصلها إلى قراءة الجماعة بالفاء، على أنّ الّذي يُستنتج من خلال دراسة هذين الرّأيين هو وقوع الإبدال بين الفاء والثاء في الحالتين، إمّا بإبدال الثّاء على قول من جعلها بمعنى الثّوم، أو بإبدال الفاء لمن رأى أنّ قراءة ابن مسعود تعود إلى قراءة الجماعة بالفاء بمعنى الحنطة أو الخبز.

3 - 3 : الإبدال بين الميم والباء في"بكّة" في قول الرّحيم الرّحمن: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾[آل عمران: 96] [54].

اختلف أئمّة العربيّة في وقوع الإبدال في حرف الباء من كلمة "بكّة" من حرف الميم من لفظة "مكّة"، فذهب أجلّة من علماء اللّغة وأئمّة التّفسير إلى أنّ لفظة "بكّة" هي "مكّة"، أُبدلت الميم من الباء لقرب المخرجين ، كما قالوا: "طين لازب ولازم" ، وبه قال الضّحّاك[55] وأبو منصور الثّعالبيّ والزّمخشريّ وياقوت الحمويّ[56]، واختاره الإمام ابن قتيبة في قوله:" "بكّة" و"مكّة" شيء واحد، والباء تبدل من الميم، يقال: سَمَّدَ رأسَه وسَبَّدَه إذا استأصله، وشَرٌّ لازِم ولازِب"[57].

وتُنسب هذه اللّغة لقبيلة بني مازن فقد كانوا يبدلون من الباء ميمًا، فيقولون: "باسمك" بدلًا من "ما اسمك"، ويقولون "لازم ولازب"، و"أَربَد وأَرمَد" في لون الرّماد[58]، كما جاء النّقل بـ"اطبَأَنّ" بدل "اطمَأَنّ" في لغة بني أسد[59]، وذكر بعض الباحثين أنّ هذه اللّغة لا تزال مسموعة في جهات كثيرة من جنوب الجزيرة العربيّة ومنطقة الباحة في تهامة غامد[60].

وخالف هذا الرّأي طائفة من الأئمّة فقالوا إنّ مدلولي الاسمين متغايران ومعناهما مختلفان، إذ تنصرف "بكّة" إلى موضع البيت الحرام، وتُطلق "مكّة" على سائر البلدة، ومن ثمّ فلا إبدال في الكلمتين لتغايرهما لفظا ومعنى، وجاء هذا القول عن التّابعيّين سعيد بن جبير ومسلم بن شهاب الزّهريّ[61]، كما يروى عن الإمام مالك في قوله:" بَكَّة موضع البيت، ومَكَّة غيره من المواضع، قال تلميذه عبد الرّحمن بن القاسِم:"يريد القَرية"، وقال أبو الوليد ابن رشد:" أرى مالكا أَخذ ذلك من قول الله عزّ وجلّ، لأنّه قال تعالى في بكّة: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾[آل عمران: 96] [آل عمران: 96]، وهو إنّما وُضع بمَوضعه الّذي وُضِع فيه لا فيما سواه من القرية، وقال في "مَكَّة": ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ

وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفتح: 24] وذلك إنّما كان في القرية، لا في موضع البيت"[62].

واستشهد أصحاب هذا الرّأي كذلك بما ذكره الإمام الأصمعيّ من أنّ اشتقاق "بكّة" يعود إلى "البكّ"، وهو الازدحام والدّفع[63]، والمناسبة بين هذا المعنى وبين إطلاقه على البيت الحرام هي أنّ النّاس يتزاحمون فيه ويُصلّي بعضهم بين يدي الآخر، وهذا لا يقع إلّا في البيت الحرام[64].

على أنّي أجدني أختار قولا وسطا بين الفريقين، وهو اتّفاق الكلمتين في الدّلالة من جهة وترادفهما، إذ لا دليل على التّفريق بين معنى اللّفظتين ولا ضابط يحتكم إليه في ذلك، بل يصحُّ إطلاق كلا الاسمين على البيت الحرام وعلى البلدة، ويُعضِّد هذا الرّأي ما ذكره أبو إسحاق الزّجّاج مِن" الإجماع أنّ "بكّة" و"مكّة" الموضع الّذي يحجّ النّاس إليه، وهي البلدة"[65]، وكذا تعدّد أسماء "مكّة" شأن الأشياء الشّريفة عند العرب، فقد عُرفت بأكثر من خمسين اسمًا وكنية، منها أربعة عشر اسمًا وردت في القرآن الكريم[66].

ومن جهة ثانية فإنّ القول بجعل "مكّة" مبدَلة من "بكّة" لا أَراه مستقيما لأنّه يُناقض ذكرَ أصلَين متغايرين لاشتقاق كلّ من "بكّة" و"مكّة"، كما سبق من ذكر اشتقاق "بكّة" من البَكِّ، لكون النّاس يَبُكُّ بعضُهم بعضاً في الطّواف، ويدفع بعضهم بعضاً، وأمّا اشتقاق "مكّة" فجمهور اللّغويّين على ما حكاه الأصمعيّ من أنّها مِن "امتَكَّ الفصيل ما في ضرع أمّه" إذا شربه كلّه، و"امتكّ ما في خلف النّاقة من اللّبن" إذا شربه أَجمَع، و"تَمَكَّكْتَ المُخَّ من العظم" إذ استقصيتَه ولم تترك منه شيئاً، كأنّها تجذب النّاس إليها من جميع الآفاق[67]، أو لأجل أنّ من ظلم فيها مَكَّه الله، أي:استقصاه بالهلاك[68].

ولأجل هذا التّغاير في اشتقاق الكلمتين فلا يستقيم زعم وقوع الإبدال فيهما، ولذا قال أبو الحسن ابن سيده :" وقال يعقوب:" مكّة: الحرم كلّه، فأمّا بكّة: فهو ما بين الجبلين"، وقد تقدّم، حكاه في البدل، ولا أدري كيف هذا؟، لأنّه قد فرَّق بين "مكّة" و"بكّة" في المعنى، وبيّن أنّ معنى البدل والمبدل منه سواء"[69]، فقد استغرب ابن سيده من جمع ابن السّكّيت بين القول باختلاف مدلول كلّ منهما ثمّ جعلهما من باب البدل.

4 - خاتمة:

عقب هذا الطّواف الماتع في ثنايا صور من الإبدال في لغة القرآن المبين، وبُعيد هذا التّرحال الشيّق والاقتطاف النّافع ـ بحول الله تعالى ـ بين توجيهات وتعليلات أئمّة اللّغة المبرّزين، يَحسُن ختم هذا البحث بتسجيل ما عنّ من فوائد، وتقييد ما لاح من فرائد، وهي كالآتي:

1. الإلمام بباب الإبدال والإحاطة بصوره ومواضعه يعين على الفهم الصّائب لمعاني الخطاب، ويُحقّق المعرفة السّديدة لمضامينه ومدلولاته.
2. خدمة علماء اللّغة المتقدّمين لمبحث الإبدال وبيانهم لأضربه وتفصيلهم لمواضع وقوعه ممّا لا يَخفى فيُجحَد، وتتّضح هذه الجهود أكثر في الجانب التّطبيقيّ لهذا الباب.
3. حظي الإبدال بعناية واسعة واهتمام شديد من أئمّة التّفسير لدى بيانهم لمعاني كتاب الله تعالى حتّى ليكاد يجزم النّاظر في توجيهاتهم أنّ فهم باب الإبدال عموما من شروط مفسِّر القرآن الكريم.
4. القول بالإبدال بين الصّوامت يتنافى مع ذكرَ أصلَين متغايرين لاشتقاق كلّ لفظة، كما يتعارض كذلك مع القول باختلاف مدلول كلّ منهما.
5. توصية المختصين في الدراسات الصرفية بالعناية بالقراءات القرآنيّة ـ الصّحيح منها والشّاذّ ـ لما لها من أثر ظاهر في قول بعض العلماء بالإبدال في بعض الألفاظ اتّباعا منهم للآثار، واعتبارا منهم لكون القرآن يفسّر بعضه بعضا.

[1] ينظر: أبو منصور الأزهريّ، تهذيب اللّغة، تح: محمّد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، سنة2001م (ج14/ص93) ومرتضى الزّبيديّ، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، د ط، الكويت، د ت (ج28/ص 64).

[2] الشّافية في علمي التّصريف والخطّ، تح: د صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب، القاهرة، سنة:2010م (ص 93).

[3] اللّباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النّبهان، دار الفكر، دمشق، سنة:1416هـ-1995م (ج2/ص284).

[4] ينظر: خالد الأزهريّ، التّصريح بمضمون التّوضيح، دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة:1421هـ-2000م (ج2/ص689).

[5] موفّق الدّين ابن يعيش، شرح المفصّل للزّمخشريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت سنة:1422هـ-2001م (ج5/ص347).

[6] أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، سنة:1408هـ-1987م (ص 265).

[7] كما في كتابه: من أسرار اللّغة، المكتبة الأنجلو مصريّة، ط: 6، القاهرة، سنة:1978م (ص 75).

[8] نقله السّيوطيّ في المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: فؤاد عليّ منصور، الكتب العلميّة، بيروت، 1418هـ-1998م (ج1/ص356).

[9] ينظر تفصيل ذلك في: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، مكتبة نهضة مصر، د ط، القاهرة، د ت (ص 27) وخليل إبراهيم العطيّة، في البحث الصّوتيّ عند العرب، دار الجاحظ، بغداد، سنة:1983م (ص 47) وكمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، د ط، القاهرة، سنة:2000م (ص 149)، وقد نبّه هذا الأخير إلى أفضليّة التّعبير بالأصوات الصّامتة على الأصوات السّاكنة للخلوّ من اللّبس.

[10] "أحيانا" هي ما وجدت في النّسخة المطبوعة لكتاب "العين"، تح: د.مهدي المخزوميّ، و د.إبراهيم السّامرائيّ، مكتبة الهلال، د ط، بيروت، د ت (ج1/ص57)، والّذي نقله ابن منظور الإفريقيّ في لسان العرب، دار صادر، ط: 3، بيروت، سنة:1414هـ (ج1/ص13) قوله:" لها أحياز ومدارج"، وهو الأظهر إعرابا ومعنى، ويشهد لذلك كثرة استعمال الخليل للفظة "حيّز".

[11] العين، (ج1/ص57)، ويرى كمال بشر في كتابه: دراسات في علم اللّغة، دار غريب للطّباعة والنّشر، د ط، القاهرة، د ت (ص 35) أنّ الخليل قد أخطأه التّوفيق في وضعه الهمزة مع الألف والياء والواو، إذ الهمزة في كلّ صورها وحالاتها صوت صامت أو حرف صحيح، وليس حرف علّة".

[12] سرّ صناعة الإعراب، دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة:1421هـ-2000م (ج1/ص33).

[13] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة (ص 71).

[14] كما فعل جلال الدّين السّيوطيّ في: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقيّة مصر، د ت (ج3/ص467).

[15] يراجع: جمال الدّين ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، د ط، بيروت، سنة:1387هـ-1967م (ص 300) و وبدر الدّين المراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، تح: عبد الرّحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربيّ، القاهرة، سنة:1428هـ-2008م (ج3/ص1562) والأزهريّ، التّصريح بمضمون التّوضيح (ج2/ص689).

[16] ينظر: العكبريّ اللّباب في علل البناء والإعراب، تح: د.عبد الإله النّبهان، دار الفكر، ط: 1، دمشق، سنة:1416هـ -1995م (ج2/ص284) وجمال الدّين ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، تح: د.عبد المنعم أحمد هريديّ، نشر جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، د ت (ج4/ص2077) والأزهريّ، التّصريح بمضمون التّوضيح (ج2/ص689) وصبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، بيروت، سنة:1379هـ-1960م (ص 216).

[17] في: الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، ط: 3، القاهرة، سنة:1408هـ-1988م (237/4) والممتع الكبير في التّصريف، تح: فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، سنة:1996م (ص 213).

[18] كما في: المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، د ط، بيروت، د ت (ج1/ص61) وأمالي القاليّ، تح: محمّد عبد الجواد الأصمعيّ، دار الكتب المصريّة، ط: 2، القاهرة، سنة:1344هـ-1926م (ج2/ص186).

[19] المفصّل في صنعة الإعراب، تح: د.عليّ بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، سنة:1993م (ص 505)

[20] اختلف قول ابن مالك في عددها ، فاعتبرها تسعة في: الألفيّة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، سنة:1421هـ-2000م (ص 144) وشرحه على الكافية (ج4/ص2077)، وجعلها ثمانية في التّسهيل (ص300) مجموعة في" طويت دائما"، وأوصلها في: إيجاز التّعريف في علم التّصريف، تح: محمّد المهدي عبد الحيّ، نشر: الجامعة الإسلاميّة بالمدينة، سنة:1422هـ-2002م (ص 178) إلى إحدى عشر، جمعها في "وَجد آمِنٌ طَيِّبَة".

[21] نسبه له السّمين في الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد الخرّاط، دار القلم، د ط، دمشق، د ت (ج1/ص341) و خالد الأزهريّ في التّصريح بمضمون التّوضيح، ، دار الكتب العلميّة، ط: 1، بيروت، سنة: 1421هـ- 2000م (ج1/ص9) والأشمونيّ في شرح الألفيّة، دار الكتب العلميّة، ط:1، بيروت، سنة 1419هـ-1998م (ج1/ص18) ، واعترض أبو حيّان في البحر (ج1/ص304) على هذه النّسبة من جهة أنّ سيبويه لم يذكر في باب البدل أنّ الهاء تبدل همزة.

[22] مثل: الأخفش في: معاني القرآن، تح: د.هدى محمود قرّاعة، مكتبة الخانجيّ، ط: 1، القاهرة، سنة:1411هـ-1990م(ج1/ص97) وابن جنّيّ في: سرّ صناعة الإعراب (ج1/ص115) وابن سيده في: المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، ط: 1، بيروت، سنة:1421هـ-2000م (ج10/ص451).

[23] معاني القرآن (ج1/ص97).

[24] إعراب القرآن (ج1/ص52)، وذكره الآلوسيّ في روح المعاني، تح: عليّ عطيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1415هـ (ج1/ص254).

[25] الصبّان، حاشية الصّبّان على الأشمونيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة:1417 هـ-1997م (ج1/ص20).

[26] نسبه إليه ابن سيده في المخصّص، تح: خليل إبراهيم جفّال، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، سنة:1417هـ-1996م (ج1/ص319) وأبو حيّان في ارتشاف الضّرب، تح: د. رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، سنة:1418هـ-1998م (ج1/ص264).

[27] كما نقله الطّبريّ في جامع البيان في تأويل القرآن ، تح أحمد شاكر، مؤسّسة الرّسالة، ط: 1، بيروت، سنة: 1420هـ- 2000م (ج2/ص37) والأزهريّ في تهذيب اللّغة (ج15/ص315) ومكّيّ بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، ط: 2، بيروت، سنة: 1405هـ (ج1/ص93).

[28] البحر المحيط، تح: صدقي جميل، دار الفكر، ط:1، بيروت، 1420هـ (ج1/ص304) وهمع الهوامع (ج2/ص516) وآثار ابن باديس، تح: عمّار طالبي، دار ومكتبة الشّركة الجزائريّة، ط:1، الجزائر، سنة:1388هـ-1968م (ج4/ص392).

[29] ينظر: أبو البقاء الكفويّ، الكلّيّات تح: عدنان درويش ومحمّد المصريّ، الرّسالة، ط:2، بيروت، سنة:1419هـ-1998م (ص 171).

[30] كما نقله الأزهريّ في تهذيب اللّغة (ج15/ص315) ومكّيّ في مشكل إعراب القرآن (ج1/ص93) وابن سيده في المحكم (ج10/ص451) وأبو حيّان في البحر (ج1/ص304) وخالد الأزهري في التّصريح بمضمون التّوضيح (ج1/ص9)، والعجيب أنّه مع كلّ هؤلاء المثبتين وغيرهم نجد الشّيخ ابن عاشور يقول:"ولم يُسمع "أويل" خلافا للكسائيّ" كما في التّحرير والتّنوير، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، سنة:1984هـ (ج1/ص489).

[31] ينظر: الأزهري، تهذيب اللّغة (ج15/ص315) وابن منظور، لسان العرب (ج11/ص38)، وإن ذكر الصّبّان في حاشيته على الأشمونيّ (ج1/ص20) أنّه قد أُجيب عنه بأنّ حسن الظّنّ بالنّقلة يقتضي أنّهم لا يُقدِمون على التّعيين إلّا بدليل.

[32] آثار ابن باديس (ج4/ص392).

[33] أورد هذه الأبيات من غير نسبتها لقائلها صفوانُ الدّاوديّ في تحقيقه لكتاب: المفردات في غريب القرآن للرّاغب الأصفهانيّ ، دار القلم، دمشق، والدّار الشّاميّة، بيروت، سنة 1412هـ (ص 98).

[34] ينظر: الأخفش، معاني القرآن (ج1/ص97) والطّبريّ، جامع البيان (ج2/ص37) والنّحّاس، إعراب القرآن، دار الكتب العلميّة، ط: 1، بيروت، سنة:1421هـ (ج1/ص52) وأبو حيّان، ارتشاف الضّرب (ج4/ص1818) والأظهر أنّ جميع ذلك أغلبيّ، وإلّا فقد سُمع خلاف ذلك، كقولهم: آلك وآل المدينة وآل الصّليب وآل ليلى وآل النّساء لمن يُشابههن أو يَهواهن ، كما هو محكيٌّ في معظم المراجع السّابقة.

[35] هو بلا نسبة في: ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، تح: د.عبد المنعم أحمد هريديّ، نشر جامعة أمّ القرى، ط: 1، مكّة المكرّمة، د ت.

والسّيوطيّ، همع الهوامع (ج2/ص516) وإميل يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد العربيّة، دار الكتب العلميّة، ط:1، بيروت، سنة:1417هـ-1996م (ج7/ص18).

[35] ينظر: الآلوسيّ، روح المعاني (ج1/ص254).

والسّيوطيّ، همع الهوامع (ج2/ص516) وإميل يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد العربيّة، دار الكتب العلميّة، ط:1، بيروت، سنة:1417هـ-1996م (ج7/ص18).

[36] ينظر: الآلوسيّ، روح المعاني (ج1/ص254).

[37] نسبه له الجوهريّ في تاج اللّغة وصحاح العربيّة ، تح: أحمد عطّار، دار العلم للملايين، ط:4، بيروت، سنة:1407هـ-1987م (ج5/ص2004) والقرطبيّ في الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردونيّ وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة، ط: 2، القاهرة:1384هـ-1964م (ج1/ص425) وأبو حيّان في البحر المحيط في التّفسير (ج1/ص354).

[38] ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، تح: أحمد النّجاتيّ، ومحمّد عليّ النّجّار، وعبد الفتّاح الشّلبيّ، الدّار المصريّة، القاهرة، د ت (ج1/ص41) وابن قتيبة، غريب القرآن ، تح: أحمد صقر، دار الكتب العلميّة، د ط، بيروت، سنة:1398 هـ-1978م (ص 51) وابن عاشور، التّحرير والتّنوير (ج1/ص522).

[39] كذا في: الزمخشري، الكشّاف، دار الكتاب العربيّ، ط: 3، بيروت، سنة:1407هـ (ج1/ص145)، ولكنّه في أساس البلاغة (ج2/ص41) اقتصر على تفسيره بالبرّ والخبز، ولم يَذكُر الثّوم إطلاقا.

[40] الفراديس واحدها فردوس، ويُطلَق هذا الجمع على البساتين والكروم، ويُطلق أيضا على موضع بالشام كما في الصّحاح للجوهريّ (ج3/ص959) وتاج العروس للزَّبيديّ (ج16/ص321)، والبيت في ديوان أمية بن الصلت، تح: د. سجيع جميل الجبيليّ، دار صادر، بيروت، سنة:1998م (ص 98)، ويراجع أيضا في: لسان العرب لابن منظور(ج12/ص460) والمعجم المفصّل لإميل يعقوب (ج6/ص232).

[41] برجشتراسر، التّطوّر النّحويّ للغة العربيّة، تصحيح وتعليق: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجيّ، ط: 2، القاهرة، سنة: 1414هـ - 1994م (ص 38).

[42] المغافير أو المغاثير: هي شيء شبيه بالصّمغ، يكون في شجر العرفط، فيه حلاوة غير أنّ رائحته ليست بطيّبة، ينظر: الأزهريّ، تهذيب اللّغة (ج8/ص113) وابن منظور، لسان العرب (ج5/ص28).

[43] معاني القرآن (ج1/ص41).

[44] ذكرها ابن عطيّة في المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تح: عبد السّلام عبد الشّافي محمد، دار الكتب العلميّة، ط:1، بيروت، سنة:1422هـ (ج1/ص153) وأبو حيّان في البحر المحيط في التّفسير (ج1/ص376).

[45] جامع البيان في تأويل القرآن (ج2/ص130).

[46] غريب القرآن (ص 51).

[47] معاني القرآن وإعرابه (ج1/ص143).

[48] سرّ صناعة الإعراب (ج1/ص251)، ولا يناقض هذا ما ذكره ابن جنيّ في المحتسب، نشر: المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، د ط، القاهرة، سنة:1420هـ-1999م (ج1/ص88) في قوله:" يُقال: النَّوم والفوم بمعنى واحد، كقولهم: جدث وجدف... ويقال: الفوم: الحنطة" اهـ، لأنّه من باب حكاية ما قيل في المسألة والاستطراد في بيان المذاهب فيها، ثمّ إنّه ساق كلا القولين بصيغة التّمريض بالبناء لما لم يُسمّ فاعله بخلاف ما في سرّ الصّناعة من التّصريح الظّاهر بنفي الإبدال فوجب المصير إليه.

[49] البيت في: ابن جنيّ، المحتسب (ج1/ص88) والجوهريّ، تاج اللغة (ج5/ص2005) وإميل يعقوب، المعجم المفصّل (ج7/ص431).

[50] كما في: جامع البيان في تأويل القرآن (ج2/ص129).

[51] كما في: الطبري، جامع البيان (ج2/ص127.128) والسيوطيّ، الدّرّ المنثور في التّفسير بالمأثور، دار الفكر، د ط، بيروت، د ت (ج1/ص177).

[52] تهذيب اللّغة (ج15/ص412)، وينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج12/ص460).

[53] السّيوطيّ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها تح: فؤاد عليّ منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: 1، سنة: 1418هـ - 1998م (ج1/ص359).

54 [آل عمران: 96].

[55] نقله ابن عطيّة في المحرّر الوجيز (ج1/ص474).

[56] في: الثعالبي، فقه اللّغة وسرّ العربيّة، تح: عبد الرّزاق المهدي، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، سنة:1422هـ-2002م (ص263) والزمخشري، الكشّاف (ج1/ص387) والحموي، معجم البلدان، دار صادر، ط: 2، بيروت، 1995م (ج1/ص475).

[57] غريب القرآن (ص 107).

[58] ينظر: أبو جعفر النّحّاس، معاني القرآن، تح: محمّد الصّابونيّ، جامعة أمّ القرى، ط:1، مكّة، :1409م (ج1/ص443) والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن (ج4/ص138).

[59] ينظر: أحمد شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربيّ: العصر الجاهليّ، دار المعارف، ط:11، القاهرة، د ت (ص 126).

[60] هو أحمد بن سعيد قشّاش في مقال: الإبدال في لغات الأزد، من: مجلة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة، السعودية، السّنة 34 ، د م، العدد 117، (ص444).

[61] ينظر: المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج1/ص474) وتفسير القرطبيّ (ج4/ص138).

62 تنظر أقوال هؤلاء الأئمّة في: ابن رشد، البيان والتّحصيل والشّرح والتّوجيه والتّعليل لمسائل المستخرجة، تح: د محمّد حجّي، دار الغرب الإسلاميّ، ط: 2، بيروت، سنة:1408ه (ج3/ص464).

[63] ينظر الأصفهانيّ، المفردات في غريب القرآن (ص 140) وابن منظور، لسان العرب (ج10/ص402) والزبيدي، تاج العروس (ج27/ص 80).

[64] ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبيّ، عالم الكتب، ط: 1، بيروت، سنة:1408ه-1988م (ج1/ص445) والحلبي، الدّرّ المصون (ج3/ص315).

[65] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج1/ص445).

[66] ينظر: إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي سلامة، دار طيبة، ط: 2، الرّياض، سنة:1420ه-1999م (ج2/ص78) والحمويّ، معجم البلدان (ج5/ص182).

[67] ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه (ج1/ص445) والنّحّاس، معاني القرآن (ج1/ص443) والحمويّ، معجم البلدان (ج5/ص181)، و"الفصيل" ولد النّاقة إذا فصل عن أمّه، وقد يقال في البقر كما في: الزّبيديّ، تاج العروس (ج30/ص164).

[68] ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب (ج1/ص277) والكفويّ، الكلّيّات (ص 253) والزّبيديّ، تاج العروس (ج27/ص 343).

[69] المحكم والمحيط الأعظم (ج6/ص674).ويعقوب هنا يقصد به ابن السّكّيت كما أورد ذلك في مستهل مصنفه (ج1/ص 32).